الثورات العربية وإمكانية التغيير السياسي

الأستاذ: نش حمزة

قسم العلوم السياسية: المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي

الملخص باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل الداخلية التي ساهمت في حدوث الثورات العربية والمتمثلة أساسا في العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مرورا على العوامل الخارجية، كما يتم الوقوف عند خصائص الثورات العربية وكذا مقومات نجاح عملية التغير السياسي.

الكلمات المفتاحية: التغير السياسي، المرحلة الانتقالية، التحول الديمقراطي، الثورات العربية

الكلمات المفتاحية باللغة الأنجليزية:

Political change/ transition stage/ democratic trensformation arab revolutions

الملخص باللغة الأجنبية:

The current study aims at showing the internal factors that controbuted to the emergence of the arab revolutions .which basicly are social economic and political factors along side with external ones moreover the charactiristics of the arab revolutisons would be highlighted beside the success standers of the political change process

مقدمة:

شهدت الدول العربية منذ عام 2011 ثورات شعبية، أطلق عليها ثورات الربيع العربي، وهي تمثل ضعف سياسي لعدد من الدول والأنظمة العربية، والهدف من ذلك كله هو العمل على إعادة توزيع السلطة ونفوذها داخل الدولة من أجل الانتقال من الحالة الاستبدادية الموجودة إلى نظام ديمقراطي.

لقد أدى الحراك الشعبي الموجود في المنطقة إلى إشعال الثورات في العديد من الدول العربية، والتي كانت بدايتها سقوط النظام السياسي التونسي برئاسة ين العابدين بن علي وهروبه من البلاد، وكذا تنحي الرئيس المصري حسني مبارك عن الحكم ومحاكمته، كما قتل الرئيس الليبي معمر القذافي بعد قتال مع الثوار لم يدم طويلا، لتنقل العدوى إلى سوريا مع اشتعال فتيل الثورة التونسية التي لا تزال قائمة حتى الآن.

يمكن القول بأن الثورات العربية التي حصلت ما هي إلا نتيجة لعدة أسباب وعوامل سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي أو الثقافي التي كان لها دور كبير في اشتعال هذه الثورات الشعبية من أجل تحقيق إصلاح سياسي في هذه الدول للوصول إلى الحكم الديمقراطي المنشود انطلاقا من كل هذا يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى مساهمة القوى الاجتماعية والسياسية العربية في عملية التحول إلى الديمقراطية؟ من خلال الإشكالية المطروحة يمكن صياغة الفرضية التالية:

الفرضية: تثير المسارات المختلفة التي اتخذها الحراك الشعبي الذي شهدتها العديد من الدول العربية منذ مطلع 2011، الكثير من الإشكاليات التي تتصل بأسبابها المباشرة وتداعياتها المحتملة

وللإجابة عن الإشكالية السالفة الذكر ينبغي علينا التطرق إلى وضع خطة منهجية التي بدورها تساعدنا على معالجة إشكالية الدراسة بنوع من الدقة:

1 /العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التغيير السياسي

2/العوامل الداخلية للحراك الشعبي

3/العوامل الخارجية للحراك الشعبي

4/خصائص الثورات العربية

5/مقومات نجاح عملية التغير السياسي

أولا: العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في التغيير السياسي:

مع مطلع 2011 انطلقت الثورات العربية التي مثلت حركات احتجاجية سلمية في المنطقة العربية متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إقدام محمد البوعزيزي حرق نفسه، التي كانت سببا بإطاحة نظام بن عي في تونس ومحمد حسني مبارك في مصر ومقتل معمر القذافي في ليبيا، وكذا تنازل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن الحكم[1]. وكانت الغاية من هذا الحراك هو الانتقال بالدول العربية من حالة التسلط والديكتاتورية والقمع إلى ساحة الدول الديمقراطية التي تحترم شعوبها وتسعى إلى إثبات مبدأ التداول السلمي على السلطة[2].

تثير المسارات المختلفة التي يتخذها الحراك الشعبي الذي شهدته العديد من الدول العربية منذ 2011 الكثير من الإشكاليات التي تتصل بأسبابها المباشرة وتداعياتها المحتملة، في رأى بعض المهتمين بالشأن السياسي على أنه رد فعل شعبي لشعب سئم الظلم والاستبداد لعقود طويلة، ومحاولة التخلص منه من خلال بناء نظام سياسي

ديمقراطي أساسه سيادة الشعب واحترام حقوق الإنسان والتداول السلمي على السلطة، وهناك رأي آخر يرى بأن هذا الحراك الذي حدث في المنطقة العربية ما هو إلا محاولة لتفكيك الدولة الوطنية ومحاولة إضعافها وتدميرها على جميع الأصعدة، من خلال زجها في حروب أهلية وإدخالها في حالة من الفوضى التي تقضي على الاستقرار بعدها خدمة لقوى إقليمية ودولية[3].

فقد انقسم العالم العربي في ثوراته الشعبية وتحولاته السياسية إلى ثلاث مجموعات[4]:

المجموعة الأولى: وتضم تونس ومصر وهي ما يطلق بالثورات عليها بالثورات السلمية التي أدت إلى إسقاط رؤساء دول تمثلت في هروب الرئيس التونسي زين الدين بن علي في 14 جانفي 2011، وتنحي الرئيس المصري محمد حسني مبارك عن الحكم في 11فيفري 2011من خلال خضوعها للإرادة الشعبية المطالبة بتغيير نظام الحكم القائم.

المجموعة الثانية: وتضم ليبيا واليمن وسوريا أهم ما ميز هذه المجموعة من الدول هو أن التغيير في نظام الحكم كان بطريقة غير سلمية، حيث أدت الانتفاضة الشعبية في ليبيا إلى مقتل الرئيس الليبي معمر القذافي في 20أكتوبر 2011وتشكيل المجلس الوطني الانتقالي، كما أدت الانتفاضة الشعبية في اليمن بداية من جانفي 2011 إلى تنحي الرئيس اليمني علي عبد الله صالح في فيفري 2011، واستلام السلطة من طرف نائبه عبد ربه منصور هادي.

وفي مارس 2011 شهدت بعض المدن السورية احتجاجا والظاهر أن السلطة السورية لم تتقبل هذا الاحتجاج بصدر رحب وقامت بقمعها باستخدام القوة الأمر الذي أثار سخط الشعب السوري مما أدى إلى انتشار الانتفاضة في كل أرجاء البلاد وهو ما أدخلها في صراع دموي وطائفي يمارسه النظام ضد الشعب والمعارضة السورية، وعقد الوضع الداخلي نتيجة تعدد الجماعات المعارضة في الداخل واختلاف التوجه فيما بينهم[5]

المجموعة الثالثة : وهي مجموع الدول التي قدمت إصلاحات سياسية أنقذتها من حدوث ثورات كانت ستقلب الوضع العام في هذه الدول، ومن هذه الدول: الجزائر، المغرب ودول الخليج التي نجحت في إبقاء النظام السياسي قائما، رغم ما وجهت إليه من انتقادات وتوفره على كل العوامل الضرورية والكافية لحدوث هذه الثورات، مثل تفشي الفقر وغياب العدالة وغيرها من المشاكل التي تعاني منها الشعوب، إلا أن الأنظمة السياسية العربية القائمة أثبت قدرتها على احتواء الوضع من خلال إيجاد برامج واستراتيجيات للسيطرة على شعوبها، وتجنب الانتفاضات الشعبية.

هنا يقودنا الحديث إلى القول بأن الأسـباب التي أدت إلى قيام الثورات العربية اختلفت بين عوامل داخلية وأخرى خارجية[6] .

العوامل الداخلية للحراك الشعبي:

قد يكون من المفيد في هذا المقام الإشارة إلى أن الأسباب الداخلية المباشرة للحراك الشعبي تتركز في عدة عوامل ساهمت بشكل كبير في تفجير هذه الأحداث انطلاقا من العوامل الاقتصادية على العوامل الاجتماعية والسياسية وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل معالجين هذه العوامل ومحاولة إسقاطها على الواقع من خلال تحليل البنية الداخلية ومدى تجاوب النظام السياسي مع متطلباتهم من عدمها:

- **العوامل الاجتماعية والاقتصادية:** يسود معظم البلدان العربية أوضاع اقتصادية صعبة نتيجة التخلف الاقتصـادي وذلك لاعتماد معظم الدول العربية على واردات النفط أو السـياحة أو المعونات الخارجية، مقابل تغييب التنمية الحقيقية، وهو ما جعل من الحياة المعيشـية للمواطن العربي أمرا لا يطاق، إذ أن العامل الاقتصـادي هو المحرك الأهم لأحداث الثورات العربية فقد أجبر المواطن العربي على الخروج إلى الشوارع للاحتجاج والتعبير عن غضبه ضد الأنظمة المستبدة، والتي بنظره هي المسؤولة عن معاناته الاقتصادية، ومن بين هذه الأوضاع انتشار الفقر المدقع وتزايد معدلات البطالة، خصوصا وإن كنا نعرف بأن الأنظمة العربية هي الأعلى على المستوى العالمي بمعدلات البطالة، والتي تصل معدلاتها إلى نسب مخيفة بواقع 25% من مجموع القوى العاملة، وغياب العدالة في توزيع الثروات، كانت كذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى حدوث الثورات العربية[7].

وإلى جانب العامل الاقتصادي شكل العامل الاجتماعي أحد المحركات الرئيسية التي لعبت دورا كبيرا في الثورات العربية، فالتربية والتعليم تشكل إحدى جوانب العامل الاجتماعي، فنجد على سبيل المثال نحو 335 مليون نسمة بينهم 100 مليون نسمة من الأميين بمعدل 30% ، حيث أن هذه النسبة تترتب عنها نتائج سياسية واجتماعية بتشكيل فجوة عميقة في تطور المجتمع، إضافة إلى عدة عوامل أخرى كارتفاع المديونية في الدول العربية وانخفاض دخل الفرد والفساد المالي والإداري، كل هذه العوامل كانت بمثابة الأرضية التي انطلقت منها الشعوب العربية للتخلص من الأنظمة الاستبدادية العاجزة على تحقيق التنمية الوطنية.

- **العوامل السياسية** : إن معظم الأنظمة السياسية في البلدان العربية قائمة على غياب الديمقراطية والتعددية وانتشار التسلط والاستبداد، وحسبنا في ذلك ما تعاني منه شعوب سوريا ومصر وتونس واليمن و...من انعدام لمظاهر الديمقراطية وانعدام لحرية الرأي والتعبير وافتقار لحرية الإعلام والتعددية الحزبية ووجود شتى مظاهر التسلط والتعنت، كل ذلك ساهم بطريقة أو أخرى في إشعال فتيل الثورات العربية ضد تلك الأنظمة الاستبدادية القائمة.

العوامل الخارجية للحراك الشعبي[8]: يعتقد الكثيرون بأن للغرب دور في تحريك الشارع العربي وإحداث تغييرات فيه، وقد استند أصحاب هذا الاتجاه إلى وثائق سرية كشفها موقع وليكس، تحمل أمورا سرية عديدة حول الحكام وحاشيتهم وعن حجم الفساد الموجود في هذه الدول.

خصائص الثورات العربية:

من المهم بمكان التأكيد على أن الثورات الشعبية التي أطاحت حكم بن علي البوليسي، وحكم حسني مبارك لم تكن مؤطرة من قبل الأحزاب والحركات الإيديولوجية التقليدية (الماركسية والقومية والإسلامية) التي لم تستطع أن تواكب موجة الحراك الاجتماعي، وأن تقود المتظاهرين في شوارع المدن التونسية والمصرية وهنا تكمن ميزتها الحقيقية، إذ أنها ثورة غير إيديولوجية بالمعايير التي نعرفها علميا ونظريا.

ومن غير الخفي بأن هذه الثورات اندلعت بسبب ارتفاع أسعار الغذاء وزيادة الفقر، وارتفاع متوسط معدل البطالة للفئة العمرية من 15 إلى 24 سنة في تونس ومصر والجزائر واليمن إلى نحو 25%، مقابل متوسط معدل عالمي 14،4% وتجاهل الدول العربية التسلطية، هذه المشكلات ذات الطابع التنموي والاجتماعي وتأثيراتها الأمنية والسياسية . فالبطالة تتجاوز آثارها بكثير الشق الاقتصادي والاجتماعي لأنها إذا كانت تعني بالأساس تعطيل قوة بشرية في سن العطاء، وهم فئة الشباب الجامعي القادرة على إحداث التنمية والتقدم والدفع ببلدانها إلى الأمام فإنها تشكل تربة خصبة للثورة الاجتماعية والسياسية [9].

إن القوة التي لعبت دور المحرك الرئيسي في هذه الثورة وفي قيادتها حتى سقوط الرئيس بن علي ونظام مبارك هي الحركة الشبانية، أي تلك الفئة الاجتماعية المتكونة من طلاب الجامعات والخريجين الجامعيين العاطلين عن العمل بسبب البطالة الضاغطة التي يعاني منها مئات الآلاف من الشباب ذوي المؤهلات العلمية، ناهيك عن تعاظم الإحساس بالظلم الاجتماعي الناجم عن حالة الفساد التي عرفتها تونس ومصر، واستئثار حفنة قليلة من

المستفيدين من التضامن المصري والتونسي بجزء هام من الاقتصاد الوطني في قطاعات متنوعة مثل البنوك والصناعة والعقارات[10].

- في سيرورة النضال تحولت هذه الانتفاضة الاحتجاجية إلى ثورة شعبية وشبابية، هي ثورة مدنية لا عسكرية ولا إسلامية رغم التحاق إسلامي (حركة النهضة والإخوان) بها بعد اندلاعها، وهي أيضا ليست ثورية يسارية، بالرغم من انضمام عناصر تنظيمات وأحزاب يسارية صغيرة في كل من مصر وتونس إليها بعد اندلاعها.
- إذا ما نظرنا إلى الذين فجروا الثورات العربية وقادوها يتضح لنا أننا أمام جيل عربي جديد ما بعد الحركات الإسلامية بالنسبة إليهم، الحركات الثورية الكبرى في 70و80 هي تاريخ قديم، إنه تاريخ أهلهم، لا يهتم هذا الجيل الجديد بالايدولوجيا، فشعاراتهم كلها برغماتية وملموسة " ارحل " ولا يستعينون بالإسلام كما فعل أسلافهم في الجزائر في أواخر الثمانينات، ويعبرون قبل كل شيء عن رفض الدكتاتوريات الفاسدة ويرفعون مطلب الديمقراطية، لا يعني هذا بالتأكيد أن المتظاهرون علمانيون بل يعني ببساطة أنهم لا يرون في الإسلام ايدولوجيا سياسية قادرة على خلق نظام أفضل، والأكثر تميزا هو اختفاء نظريات المؤامرة لا يشار فيها إلى الولايات المتحدة الأمريكية أو إسرائيل أو فرنسا في تونس مع العلم أنها دعمت بن علي حتى النهاية، بأنهما السبب وراء مصائب الوطن العربي، حتى القومية العربية اختفت من الشعارات في حين أن تأثير المحاكاة الذي يدفع بالمصريين واليمنيين إلى الشارع عقب الأحداث في تونس، يظهر أن هناك فعلا واقعا سياسيا خاصا بالوطن العربي.
- لقد دحضت الثورتان التونسية والمصرية الإدعاء الذي بني طيلة العقود الماضية بأن الحركات الإسلامية وحدها تملك القوة الإيديولوجية والتنظيمية لتحدي الدولة البوليسية في الوطن العربي، صحيح أن آخر ثورة كبرى في المنطقة كانت الثورة الإسلامية في إيران وأن الحركات الإسلامية في مصر والأردن وبلدان أخرى باتت أكبر عددا وأكثر قوة بعد تراجع الأحزاب القومية واليسارية وانحصار نفوذها[11].
- إن التغيرات السياسية في دول ما يسمى بالربيع العربي هي مجرد إرهاصات للديمقراطية الحقيقية ، والتي تتطلب وقتا طويلا لتحقيقها وذلك راجع بالدرجة الأولى للأحزاب السياسية التي وصلت إلى السلطة، ليست مهيأة لنقص الخبرة في الحكم وخير دليل على ذلك بعد وصول حزب حركة النهضة إلى تحقيق أكبر عدد من الأصوات في المجلس الوطني الانتقالي الذي يعطيه مهمة تشكيل الحكومة، وعليه وجدت

حركة النهضة نفسها أمام تحديات ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لنقص الخبرة12، فالأوضاع الآن غير مطمئنة من خلال أعمال الفوضى وعدم الاستقرار، وانتشار المجموعات المسلحة في بعض الدول مثل ليبيا، حيث أن هذه الدولة لازالت غير قادرة على السيطرة على هذه الجماعات، ومنه نجد تفاوتا في تقيم مستقبل التحول السياسي.

مقومات نجاح عملية التغير السياسي:

من نافلة القول التذكير بأن هناك عدة عوامل تساعد على إنجاح عملية التغير السياسي والتي يمكن إيجازها في النقاط التالية :

- الحفاظ على الوحدة الوطنية وترسيخها : وهو ما يعني أن الهياكل الجديدة والبديلة بعد الثورات لابد لها من تمكين دولة المواطنة، مما يحول دون حدوث انقسامات وصراعات داخلية خلال المرحلة الانتقالية لا سيما نبذ العنف ومحاربة العنف السياسي .
- التصميم الجيد والفعال للمرحلة الانتقالية : ويتم عن طريق تضافر الجهود بين الفاعلين السياسيين البارزين في الساحة السياسية، لرسم ووضع خارطة تؤسس لنظام ديمقراطي حقيقي، وكيفية ترتيب مراحل العملية الانتقالية، التي من خلالها تسعى للقضاء على كل أشكال الاستبداد، والوقوف دون رجوع هذه الدكتاتوريات، ولو بصورة مغايرة وثوب جديد.
- إعادة هيكلة أجهزة الدولة : يبدو أن رياح التغيير ورياح الإصلاح ورياح الثورة والتحول الديمقراطي والحريات أصبح أمرا واقعا [13]لم يعد بإمكان أحد الهروب منه أو إغفاله أو غض الطرف عنه، وأصبحت الحكومات العربية أمام تحد صعب مما يستلزم عليها إصلاح أجهزة الدولة ومؤسساتها حتى يتسنى لها القيام بوظائفها خاصة فيما يتعلق بتحقيق العدالة الانتقالية، فضلا عن تدعيم دور المجتمع المدني.

معايير نجاح عملية التغير السياسي:

انتقل العالم العربي نقلة كبيرة في مرحلتين في آن واحد، المرحلة الأولى ما يسمى بالحراك السياسي والحراك الشعبي العام، وانتقل بعدها مباشرة إلى الثورة التي مثلت ثورة حقيقية غير مسبوقة في المنطقة العربية وكانت هذه الثورة شاملة لكل أطياف المجتمع كبارا وصغارا، رجالا ونساء وشبابا وبنات، وكان الهدف منها إنهاء الاستبداد وشعاراتها الثلاثي المعروف ضد الاستبداد والظلم والفساد والتي أرجعوا مردها إلى سياسة نظام الحب

الواحد القابض على زمام السلطة، ولا يتم القضاء على هذه المظاهر إلا إذا كان التحرر كليا من نظام الحزب الواحد، المسيطر على مجريات الأمور من خلال بروز معارضة تكون بمثابة صمام أمان .

ـــ القضاء على القرارات الفردية، من خلال تعدد الإرادات السياسية الفاعلة في عملية صنع القرار، إذ لا يمكن للقرارات الصادرة أن تكون منسوبة لفرد واحد ،

الخاتمة :

أنتجت الثورات العربية التي بدأت أواخر 2010 الى سقوط العديد من الأنظمة السياسية في تونس ومصر وليبيا واليمن ، وهو ما أعطى الانطباع ببداية مرحلة جديدة في النظام الاقليمي تكون قائمة على أســـاس اعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة والاحتكام للانتخابات الحرة في تقرير شرعية النظام .

ومن خلال الدراسة عن التغير السياسي الذي حدث في المنطقة العربية فيما يعرف بالربيع العربي يمكن التوصل إلى النتائج التالية :

– تعتبر ثورات الربيع العربي حصيلة لمجموعة من العوامل الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، بجانب العوامل الخارجية التي كان لها دور محدود وبالتالي شكلت هذه الثورات الداعية للتغيير السياسي زعزعة لبنة الدولة التسلطية في العالم العربي ،مما ساعد على سقوط بعض الأنظمة العربية لذلك كان لثورات الربيع العربي دور فاعل في احداث التغيير السياسي في المنطقة العربية .

– أفرزت الثورات العربية هيمنة القوى الاسلامية على السلطة ، وذلك بعد نتائج الانتخابات التي أعقبت التغيير السياسي للأنظمة العربية التي سقطت مثل تونس ومصر ، ما كان له أثر كبير في تنشيط التيارات الاسلامية بمختلف أنواعها مما يعني تنشيط لايديولوجية الاسلام السياسي في المنطقة العربية

قائمة المراجع:

1 ـــــ رأفت فؤاد عبد الرحمن ريان، الثورات العربية 2011 وأثرها على مفاهيم الحرية والمشاركة السياسية لدى طلبة الجامعات الفلسطينية في الضفة الغربية: جامعة النجاح الوطنية أنموذجا، رسالة ماجستير في العلوم سياسية غير منشورة) جامعة النجاح فلسطين، 2015)، ص. 18.

2 – مراد بن سعيد، "جدلية التغير السياسي والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي – دراسة في مؤشرات الديمقراطية في الدول العربية بعد عام 2011"، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع. 05(مارس 2016)، ص. 11.

3 – شفيع بومنجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات"، مجلة المستقبل العربي، ع. 398(أفريل 2012)، ص. 229.

4 – حسني الأنباري وآخرون، الخارطة السياسية للوطن العربي ما بعد الثورات العربية (الأردن: منشورات مركز الشرق الأوسط، 2012)، ص. 17

5– أحمد بن عبد الرحمن الصويان وآخرون،"الربيع العربي: المسار والمصير"، تقرير ارتيادي (استراتيجي يصدر عن مجلة البيان بالرياض)، (2015)، ص. 119.–

6 ــ مهدي أبو بكر رحمة، "الشرق الأوسط والربيع العربي وآفاق المستقبل"، الحوار المتمدن، ع .15 /36(جانفي 2012)، ص 02 .

7– تيسير المشاقبة، الثورات العربية وأثرها على إسرائيل (مصر:دائرة المطبوعات والنشر، 2011)، ص.19.

8 . رأفت فؤاد عبد الرحمن، مرجع سابق، ص.22.

9. أوليفيه رواد : الثورات ما بعد الإسلاميون، ص 59.

10 – المرجع نفسه، ص. 59.

11– المرجع نفسه، ص. 60.

12– مراد بن سعيد، مرجع سابق، ص. 22.

13 جواد الحمد،بيانات النشر، ص .10.